

Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 14 | Issue 4

Article 3

11-5-2018

Significance: (should) and: (should not) Fundamental Jurisprudence Study""

Osama Adnan Al-Ghonmeen

Yarmouk University, Dr.osamaalgonmeen@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

 Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Al-Ghonmeen, Osama Adnan (2018) "Significance: (should) and: (should not) Fundamental Jurisprudence Study""", *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 14: Iss. 4, Article 3.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol14/iss4/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

أسامي الغنميين

دلالات: (ينبغي) و: (لا ينبع) دراسة أصولية فقهية

د. أسامة عدنان عبد الغنميين*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٧/١١/٢٦

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٧/١٢

ملخص

هذا بحث بعنوان: ينبعي ولا ينبع، دراسة أصولية فقهية؛ يسعى الباحث من خلاله إلى التوصل إلى حقيقة المراد من كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن الكريم، والسنّة النبوية المطهرة، والتركيز على بيان دلالات الاستعمالين في السياقات الفقهية، من خلال رَدَّ معاني كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) إلى أقسام الحكم الشرعي، وقد توصل الباحث إلى أنَّ كلمة: (ينبغي) لم تأتِ في القرآن الكريم؛ للدلالة على الأحكام الفقهية، وكذلك الأمر في تركيب: (لا ينبع) كما توصل إلى أن استعمال كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في الدلالات الفقهية قد جاء في مرحلة متقدمة، بدأت من لدن رسول الله ﷺ، وكان من أهم نتائج البحث: أنه لا يمكن تحديد المعنى الفقهي لكلمة: (ينبغي) ولتركيب: (لا ينبع) إلا من السياق.

الكلمات المفتاحية: ينبعي، لا ينبع، الفقه، أصول الفقه.

Abstract

This research is entitled: should and should not, a study of fundamentalist jurisprudence, the researcher seeks to grasp the fact behind the use of the words should and shouldn't in the Holy Qur'an and the purified Sunnah and to focus on. It should be pointed out that the word "should" was not included in the Holy Qur'an to refer to the jurisprudential rulings, It should also be pointed out that the use of the word (should), and the composition of (should not), in the semantic connotations, has come at an advanced stage when the prophet Mohammed ,peace be upon him, used first. One of the most important results indicates that the jurisprudential meaning of the words should and shouldn't can't be defined without the context itself.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين،

وبعد:

فهذا البحث بعنوان: ينبعي ولا ينبع، يمثل دراسة أصولية فقهية تبحث في الدلالات اللغوية والأصولية الفقهية للكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن والسنة، وفي السياقات الفقهية، وذلك برَدَ الاستعمالات الفقهية إلى المصطلحات الأصولية الخاصة بالحكم الشرعي.

* أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

دلالات: (ينبغي) وـ (لا ينبع)

أهمية البحث.

تكمّن أهميّة البحث في كونه كاشفاً عن الدلالات الفقهية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع)، حيث يستخدم الفقهاء الكلمة والتركيب كثيراً في السياقات الفقهية، مع أنّ الأصوليين لا يذكرونها في أقسام الحكم الشرعي، فتظهر أهميّة البحث في ردّ تلك الدلالات في تلك السياقات إلى معانٍ أقسام الحكم الشرعي، بما يزيل الغموض والالتباس.

إشكالية البحث.

يكثّر استخدام الفقهاء لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في السياقات الفقهية، كما وردت كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن والسنة، مما الدلالات اللغوية والأصولية لتلك الكلمة وذلك التركيب؟ ويترافق عن هذه الإشكالية سؤالان هما:

- (١) ما دلالات كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة؟
- (٢) ما الدلالات الأصولية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في السياقات الفقهية؟

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- (١) التعرف إلى دلالات كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة؟
- (٢) تحقيق المعاني الأصولية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في السياقات الفقهية.
- (٣) التوصل إلى نماذج من الاستعمالات الفقهية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع).
- (٤) تحديد نقاط عملية يمكن الاستفادة منها في بحوث متقدمة من طرف الباحثين والدارسين.

الدراسات السابقة.

وما يضيفه البحث إليها:

لم أُعثر -وفقاً ما بذلت من جهد في البحث- على أي دراسة بحثت الدلالات اللغوية أو الأصولية الفقهية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، وفي الاستعمال الفقهي، لكن للمفسرين، ولشرح الحديث النبوى، وللفقهاء، كلاماً مقتضباً، في بيان معنى كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) ومن ذلك: كلام للطبرى، وللراغب الأصفهانى، ولابن الجوزى، وابن عابدين، وابن عبد البر، ولابن حجر الهيثمى، وابن القيم، والبهوتى، وغيرهم.

ما يضيفه البحث:

يضيف البحث ما يأتي:

- (١) تحديد معانى الكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة.
- (٢) تحقيق الدلالات الفقهية الأصولية لكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في السياقات الفقهية.

حدود البحث.

ينحصر البحث في بيان معانى الكلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن والسنة وفي السياقات الفقهية في المذاهب

الأربعة.

منهج البحث.

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي؛ للتوصّل إلى معاني كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبع) في القرآن والسنة وفي السياقات الفقهية في المذاهب الأربعة.

خطة البحث.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، وفق الآتي:

المبحث الأول: معنى(ينبغي) و(لا ينبع) في اللغة، والقرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة.

المطلب الأول: معنى (ينبغي) و (لا ينبع) في اللغة.

المطلب الثاني: معنى: (ينبغي) و (لا ينبع) في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: معنى: (ينبغي) و (لا ينبع) في السنة النبوية المشرفة.

المبحث الثاني: الاستعمالات الفقهية لكلمة: (ينبغي).

المطلب الأول: استعمال (ينبغي) للدلالة على الوجوب.

المطلب الثاني: استعمال (ينبغي) للدلالة على الندب.

المطلب الثالث: استعمال (ينبغي) للدلالة على الإباحة.

المبحث الثالث: الاستعمالات الفقهية لتركيب(لا ينبع).

المطلب الأول: استعمال: (لا ينبع) للدلالة على التحرير.

المطلب الثاني: استعمال: (لا ينبع) للدلالة على الكراهة.

ثم خُتم البحث بخاتمة، تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:

معنى (ينبغي) و(لا ينبع) في اللغة، والقرآن الكريم، والسنة النبوية المشرفة.

المطلب الأول: معنى (ينبغي) في اللغة.

كلمة: (ينبغي) من الفعل: (بغى)، والباء والغين والياء أصلان: أحدهما: طلب الشيء، والثاني: جنس من الفساد. فمن الأول: بغيت الشيء، أبغيه: إذا طلبته، ويقال: بغيتك الشيء: إذا طلبته لك، وأبغينك الشيء: إذا أعنفك على طلبه، وتقول: ما ينبغي لك أن تفعل كذا، وهذا من أفعال المطاوعة، تقول: بغيته فأنبغي، كما تقول: كسرته فانكسر^(١).

والبغية: مصدر الابتغاء، تقول: هو بغيتي، أي: طلبي، وبغيت الشيء أبغيه بغا، وابتغيته: طلبه. وتقول: لا ينبغي لك أن تفعل كذا، وما انبغي لك في الماضي، أي: ما ينبع^(٢).

والبغي: شدة الطلب، ويقال: انبغي لفلان أن يفعل كذا، أي: صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طلب فعل كذا، فانطلب له، أي: طاووه، ولكنهم اجترؤوا بقولهم: انبغي^(٣).

دلالات: (ينبغي) وـ (لا ينبع)

ويُستقى من المعاني اللغوية لكلمة: (ينبغي) أنها تدل على الطلب، من غير تخصيص في أن يكون الطلب على جهة الوجوب أو الندب أو الإباحة؛ إذ لا يتعلّق أهل اللغة بالمعاني الأصولية الفقهية، إلا أنّ ما حكاه الفراهيدى في أنّ البغي في أصل اللغة دال على شدة الطلب، فإنه يمكن أن يكون مفيداً في قضيّة الوجوب، وهو ما صرّح به بعض الفقهاء، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً بإذن الله تعالى.

فتكون كلمة: (ينبغي) دالة في اللغة على شدة الطلب، ويكون تعبيّر: (لا ينبع) دالاً على شدة الكف عن الطلب، وهو ما يفيد في قضيّة التحرير، كما جاء استعمال بعض الفقهاء، وفق ما سيبيّن الباحث في موضعه.

المطلب الثاني: معنى: (ينبغي) وـ (لا ينبع) في القرآن الكريم.

وردت كلمة: (ينبغي) في القرآن الكريم، في آية واحدة هي:

(١) قال تعالى: «**لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**» [س: ٤٠]، وتعني: يجوز^(٥).

أما تعبيّر: (لا ينبع) وما يماثله نهياً أو نفيّاً، فقد ورد في الآيات الكريمة الآتية:

-١ قال تعالى: «**وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنَ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا**» [مريم: ٩٢].

-٢ قال تعالى: «**قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولِيَاءِ وَلَكُنْ مَتَّعَنَّهُمْ وَآبَاءُهُمْ حَتَّى نَسُوا الدُّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا**» [الفرقان: ١٨].

-٣ قال تعالى: «**وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيغُونَ**» [الشعراء: ٢١١].

-٤ قال تعالى: «**وَمَا عَلِمْنَاهُ الشَّعْرُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ**» [س: ٦٩].

-٥ قال تعالى: «**قَالَ رَبُّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ**» [ص: ٣٥].

وعند استعراض عدد كبير من أقوال المفسرين، نجد معاني: (لا ينبع) في القرآن الكريم لا تخرج عن الآتي:

(١) لا يصلح^(٦)، ومثاله قوله تعالى: «**وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنَ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا**» [مريم: ٩٢].

(٢) لا يكون^(٧)، ومنه قوله تعالى: «**قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولِيَاءِ وَلَكُنْ مَتَّعَنَّهُمْ وَآبَاءُهُمْ حَتَّى نَسُوا الدُّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا**» [الفرقان: ١٨].

(٣) لا يليق^(٨)، ومنه قوله تعالى: «**وَمَا عَلِمْنَاهُ الشَّعْرُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ**» [س: ٦٩].

(٤) لا يتّأّى^(٩)، ومنه قوله تعالى: «**وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيغُونَ**» [الشعراء: ٢١١].

(٥) لا يتسلّل^(١٠)، ومنه قوله تعالى: «**قَالَ رَبُّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ**» [ص: ٣٥].

(٦) لا يصح^(١١)، ومنه قوله تعالى: «**قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولِيَاءِ وَلَكُنْ مَتَّعَنَّهُمْ وَآبَاءُهُمْ حَتَّى نَسُوا الدُّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا**» [الفرقان: ١٨].

(٧) لا يمكن^(١٢)، ومنه قوله تعالى: «**لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**» [س: ٤٠].

(٨) لا يتسرّر^(١٣)، ومنه قوله تعالى: «**قَالَ رَبُّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ**» [ص: ٣٥].

أسامي الفنمين

ويلاحظ من المعاني السابقة، أنَّ: (ينبغي) و(لا ينبغي) لم يأتيا في القرآن الكريم ليدلَا على أحد الأحكام الفقهية الشرعية، فلا دلالة في الآيات السابقة على الوجوب، أو التحريم، أو الندب، أو الكراهة، أو الإباحة، أو الفساد، أو البطلان، وسبب ذلك واضح؛ وهو أنَّ السياقات التي جاءت فيها: (ينبغي) و(لا ينبغي) سياقات غير فقهية، ومن هنا نبدأ باستنتاج أنَّ معاني كلمة: (ينبغي) إثباتاً أو نفياً، لا تستقى من الكلمة ذاتها بمعزل عن سياقها، وهذا ما سوف يتبيَّن عند بحث الاستعمالات الفقهية، بإذنه تعالى.

قال الراغب الأصفهاني: «أَمَّا الابْتِغَاءُ، فَقَدْ حُصِّنَ بِالاجْتِهَادِ فِي الطلبِ، فَمَتَى كَانَ الطلبُ لشَيْءٍ مُحَمَّدَ، فَالابْتِغَاءُ فِيهِ مُحَمَّدٌ، نَحْوُهُ: **«رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا»** [الإِسْرَاءُ مِنْ: ٢٨]، و**«إِلَّا ابْتِغَاءُ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى»** [اللَّيلُ: ٢٠]

قولهم: ينبغي: مطابع بغي. فإذا قيل: ينبغي أن يكون كذلك؟ فيقال: على وجهين؛ أحدهما: ما يكون مسخراً للفعل، نحو: النار ينبغي أن تحرق الثوب، والثاني: على معنى الاستئصال، نحو: فلان ينبغي أن يعطى لكرمه، قوله تعالى: **«وَمَا عَلِمْنَاهُ الشَّعْرُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ»** [يس من الآية: ٦٩]، على الأول؛ فإنَّ معناه لا يتسرَّ ولا يتسهل له، ألا ترى أنَّ لسانه لم يكن يجري به، قوله تعالى: **«وَهُبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي»** [ص من الآية: ٣٥] على الثاني^(١٤).

المطلب الثالث: معنى: (ينبغي) و(لا ينبغي) في السنة النبوية المشرفة.

أولاً: معنى: (ينبغي) في السنة النبوية المشرفة.

لقد اجتهدت في البحث عن ورود كلمة: (ينبغي) في كلام رسول الله ﷺ ويشتمل طرق البحث، بحسب المكانة وعلى قدر الطاقة، فلم أجدها وردت إلا في حديثين اثنين: دلَّ أحدهما على الوجوب، ودلَّ الآخر على الندب، وبيان ذلك الآتي:

١) الوجوب، وقد ورد هذا المعنى في حديث عقبة بن عامر ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: قَلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَبَعَّثُنَا، فَنَزَّلَ بَقْوَمَ فَلَا يَقْرُونَا، فَمَا تَرَى؟ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّنِي نَزَّلْتُ بَقْوَمَ فَأَمْرَرْتُ لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبِلُوا، إِنَّمَا يَفْعَلُونَ، فَخَذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ^(١٥)، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفَقَهَاءِ أَنَّ يَنْبَغِي فِي الْحَدِيثِ تَقْيِيدُ الْوَجُوبِ، وَتَعْنِي: حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَجُبُ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ أُولَئِكَ الْفَقَهَاءِ: الْإِمَامُ الْلَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ^(١٦)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْلِمِ الْمُجَازِ لِأَهْلِ الْقَرِيِّ دُونَ الْأَمْصَارِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذَهْبِ الْحَنَابَةِ^(١٧).

وجدير ذكره أنَّ من قال من الفقهاء أنَّ إكرام الضيف سنة غير واجب، وهم الجمهور، منهم من قال بالوجوب على أهل الباشية دون الحضر، ومنهم من قال: إنَّ الوجوب كان في بداية الإسلام، ومنهم من تأوله بتأويلات أخرى^(١٨)، وبعيداً عن عرض الخلاف في المسألة، فإنَّ كلام عامة الفقهاء مشعر بأنَّ (ينبغي) في الحديث تعني (يجب)، وإنَّما استنبط الجمهور الندب من أدلة أخرى.

٢) الندب، وقد ورد هذا المعنى في حديث رسول الله ﷺ: «مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطَّ، هُمْ وَلَا حَزْنٌ، قَالَ: اللَّاهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمْتَكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، ماضٌ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمِّيَتْ بِهِ نَفْسِكَ، أَوْ عَلِمْتُهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتُهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رِبْعَ قُلُوبِيِّ، وَنُورَ صُدُرِيِّ، وَجَلَاءَ حَزْنِيِّ، وَذَهَابَ هَمِّيِّ، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحَزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحَّاً. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ قَالَ: بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا»^(١٩).

دلّات: (ينبغي) و(لا ينبع)

ومن المعلوم أن تعلم دعاء بعينه، هو أمر مندوب إليه، بيد أن من العلماء من روى هذا الحديث تحت باب: "ما ورد في فضل الدعاء والحمد عليه" ^(٢٠).

وبناء على ما سبق، فإنه يتقرر أن كلمة: (ينبغي) لم ترد في السنة النبوية في معرض الإثبات - إلا في حديث اثنين: أفادت في الأول منهما معنى الوجوب، وفي الثاني معنى الندب، وهذا لا يعني حصر المعانى في ذلك، لا، فقد وردت الكلمة في معرض النفي والنفي بمعناه أخرى، وغاية ما يقال: إن كلمة: (ينبغي) وردت في السنة النبوية المشرفة في الدلالة على الوجوب والندب.

ثانياً: معنى (لا ينبع) في السنة النبوية.

ورد تعبير: (لا ينبع) في أحاديث كثيرة جداً، وقد ظهر بعد الاستقراء والتحليل، أن تعبير: (لا ينبع) في السنة النبوية المشرفة المعانى الآتية:

(١) التحرير، ومنه قول النبي ﷺ، قال: "لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى" ^(٢١). فمعنى: (لا ينبع) في الحديث: يحرم؛ إذ فيه نهي عام ^(٢٢)، ولدليل هذا المعنى قوله ﷺ: "من قال: (أنا خير من يونس بن متى)، فقد كذب" ^(٢٣).

ومنه أيضاً، قول رسول الله ﷺ: "لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً" ^(٢٤)، ومعلوم أن اللعن المحرّم من كبائر الذنوب ^(٢٥).
 (٢) الكراهة، وقد ورد هذا المعنى في حديث رسول الله ﷺ: "لا ينبغي لامرئ مسلم، ذي وصية، أن يبيت ليلتين، إلا ووصيته مكتوبة عنده" ^(٢٦).

وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الوصية مندوبة ^(٢٧)، ونقله غير صحيح، حيث ثبت الخلاف في ذلك ^(٢٨)، والجمهور على ندب الوصية ^(٢٩)، وهو الصحيح، قال الشوكاني: "الوصية غير واجبة بعينها، وإنما الواجب بعينه: الخروج من الحقوق الواجبة للغير، سواء كان بتحجيز أو وصية، ومحل الوصية إنما هو إذا كان عاجزاً عن تتجييزه، ولم يعلم بذلك غيره، ممن يثبت الحق بشهادته" ^(٣٠).

(٣) الاستحالة، ومثاله: قوله ﷺ: "إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يرفع القسط ويحفظه، ويرفع إليه عمل النهار بالليل، وعمل الليل بالنهار" ^(٣١)، فمعنى لا ينبع له أن ينام، أي: يستحيل عليه النوم، تبارك وتعالى ^(٣٢).

(٤) عدم الاستطاعة ^(٣٣)، ومثاله: قوله ﷺ: "من رأني في النوم فقد رأني، إنه لا ينبغي للشيطان أن يتمثل في صوري" ^(٣٤).

(٥) وقد ورد تعبير: (لا ينبع) في الأحاديث النبوية المشرفة، وهي - عند التحقيق - لا تخرج عما سبق من معانٍ، قال ابن القيم: "فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها، الذي استعملت فيه في كلام الله ورسوله، ولكن المتأخرین اصطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرّم، وتركه أرجح من فعله، ثم حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث، فغلط في ذلك، وأصبح غلطاً منه من حمل لفظ الكراهة أو لفظ: (لا ينبع) في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث، وقد اطرد في كلام الله ورسوله استعمال: (لا ينبع) في المحظور شرعاً وقدراً وفي المستحيل الممتنع قوله تعالى: **«وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا»** [مریم: ٩٢]، وقوله: **«وَمَا عَلِمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ»** [آل عمران: ٦٩]، وقوله: **«وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيغُونَ»** [الشعراء من الآية: ٢١١] وأمثال ذلك ^(٣٥).

أسامي الفئتين

المبحث الثاني:

الاستعمالات الفقهية لكلمة: (ينبغي).

وردت كلمة: (ينبغي) في السياقات الفقهية بمعانٍ فيما يأتي بيانها.

المطلب الأول: استعمال(ينبغي) للدلالة على الوجوب.

جاء في الدر المختار: "استعملوا لفظ: (ينبغي) بمعنى يجب، ويقر به قول الهدایة والكنز وغيرهما: (ومن حلف على معصية، ينبغي أن يحث)، فإن الحث واجب كما علمت، فأرادوا بلفظ ينبغي الوجوب، مع أن الغالب استعماله في غيره"^(٣٦). وجاء في الفواكه الدواني: "لفظ ينبغي، قد يراد به الوجوب"^(٣٧). قال ابن حجر الهيثمي: "وكون ينبغي، قد يستعمل بمعنى يجب، قليل"^(٣٨). وقال الكفوبي: "لفظ: (ينبغي) فإنه قد يستعمل في موضع (يجب)"^(٣٩). وقال الحموي: "فالظاهر أن لفظ ينبغي للوجوب"^(٤٠).

ومن المسائل الفقهية التي وردت فيها كلمة: (ينبغي) ويظهر فيها معنى الوجوب، ما يأتي:

- (١) وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه وجملته، حتى يجد دلالة يفرق بها فيه بينه^(٤١).
- (٢) ولو نام المقتنى، فلم يتشهد، حتى سلم الإمام، فإنه لا يصير خارجاً بسلام الإمام هنا، ولكن ينبغي له أن يتشهد ثم يسلم؛ لأنّه قد بقي عليه واجب من واجبات الصلاة، وإنما يصير خارجاً بسلام الإمام، إذا لم يبق عليه شيء من واجبات الصلاة^(٤٢).
- (٣) وأمّا بيان ما يجب حال شهود الواقعة، فنقول: إذا لقي الغزاة قوماً من الكفار، فإن لم تبلغهم الدعوة أصلاً، ينبغي أن يدعوهم إلى الإسلام أولاً، فإن أبوا فإلى الذمة، فإن أبوا، فحينئذ يقاتلونهم^(٤٣).
- (٤) وأمّا قولنا: ينبغي أن يكون طاهراً، فلا شك أنّ التيم بالتراب النجس لا يُبيح الصلاة، وهو بمثابة التوضؤ بالماء النجس^(٤٤).

المطلب الثاني: استعمال (ينبغي) للدلالة على الندب.

تأتي كلمة: (ينبغي) وتدلّ على الندب، جاء في مواهب الجليل: "ينبغي من ألفاظ الاستحباب"^(٤٥).

قال ابن غيبة: "ومن مصطلحات الأصحاب، في مقام الاستحباب: إطلاق لفظ: (ينبغي) بمعنى: يُستحب"^(٤٦).

قال الكفوبي: "وقال بعضهم: كلمة (ينبغي) تقضي رجحان أحد الطرفين، وجواز الآخر"^(٤٧).

قال الفيومي: "وينبغي أن يكون كذا، معناه: يندب ندباً مؤكداً لا يحسن تركه"^(٤٨).

ومن المسائل الفقهية التي وردت فيها كلمة: (ينبغي) ويظهر فيها معنى الندب، ما يأتي:

- (١) قلت: أرأيت إنْ صلّى إلى جانب الإمام الأيسر، قال: قد أساء وصلاته تامة، وإنما ينبغي له أن يقوم عن يمين الإمام^(٤٩).
- (٢) ومن أراد كمال السنة، في حمل الجنائز، ينبغي له أن يحملها من الجوانب الأربع^(٥٠).
- (٣) أقلّ ما ينبغي أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية؛ لقول النبي ﷺ: (وما شاء الله معها)، فلا أحد لأحد أن يدع أن يقرأ مع أم القرآن في ركعة آية، وإن تركها كرهته له، ولا يبين لي أنّ عليه إعادة^(٥١).
- (٤) الذي يحلّ لنا من طعام أهل الكتاب، ذبائحهم، وما لا يحرم علينا منسائر طعامهم غير الذبائح مما يحتاج إلى زكاة،

دلالات: (ينبغي) و: (لا ينبع)

- وقد كان مالك يكره ما ذبحوه، إذا وجد ما ذبحه المسلم، وكراه أن تكون لهم أسواق يبيعون فيها ما يذبحون، وهذا منه -رحمه الله- تزه، وكذلك ينبغي أن يتزه عن ذبائح اليهودي والنصراني، مع وجود ذبائح المسلمين^(٥٢).
- (٥) والظاهر أنّ الظهر كذلك، يعني: أنه ينبغي أن يتغافل قبلها؛ لقول أهل المذهب: إنه يتأنّد استحباب النافلة قبلها^(٥٣).
- (٦) قال ابن قدامة: "وينبغي أن يبعث الإمام ساعياً، إذا بدا صلاح الثمر، فيخرصه عليهم، ليتصرّفوا فيه". قال المرداوي: "بعث الإمام ساعياً للخرص، مستحبّ مطلقاً... تتبّيه: قوله (ينبغي) يعني: يستحبّ"^(٥٤).

المطلب الثالث: استعمال (ينبغي) للدلالة على الإباحة.

لقد بذلت غاية جهدي، في البحث عن مسائل فقهية، يظهر فيها معنى الإباحة، في استعمال كلمة: (ينبغي) فلم أجده، إلا ما جاء في كتاب المبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني: "قلت: أرأيت إن شرب من إنائه طير، أو شاة، أو بقرة، أو بعير، أو فرس، أو برذون، أو شيء مما يؤكل لحمه، هل ينبغي له أن يتوضأ بفضل ذلك الماء؟ قال: نعم لا بأس به"^(٥٥). ويمكن أن نرد، قلة استعمال كلمة: (ينبغي) في معنى الإباحة، إلى أن الابتغاء، يعني شدة الطلب في الفعل أو في الكف عنه، كما تبيّن ذلك في المعنى اللغوي، وهذه الشدة يناسبها معنى الوجوب والندب، ولا تدلّ الإباحة عليها.

المبحث الثالث:**الاستعمالات الفقهية لتركيب (لا ينبع).**

يستعمل تركيب: (لا ينبع) في القضايا الفقهية في معنى التحريم والكرابة، وفيما يأتي بيان ذلك.

المطلب الأول: استعمال: (لا ينبع) للدلالة على التحريم.

- يستعمل تركيب: (لا ينبع) في معنى التحريم، قال الخطاب الرعيني: "قال أبو الحسن قوله: لا ينبغي معناه: لا يجوز، وقال ابن ناجي: (لا ينبع) على التحريم، يدلّ عليه ما بعده"^(٥٦).
- ولقد نقل الحنابلة عن الإمام أحمد رض، أن قوله: لا يصلح، لا ينبغي، أستقبحه، أو هو قبيح، أو قال: لا أراه، فهو للتحريم^(٥٧)، وقال البهوي: "لكن حمل بعضهم (لا ينبع) في مواضع من كلامه على الكرابة"^(٥٨).
- ومن المسائل الفقهية التي يظهر فيها استعمال تركيب: (لا ينبع) في معنى التحريم، ما يأتي:
- (١) إذا اشتري الرجل متاعاً، ثم رقمه بأكثر من ثمنه، ثم باعه مراقبة على رقمه، فهو جائز، ولكن لا ينبغي أن يقول: قام على ب Kavanaugh، ولا أخذته بذلك؛ فإن ذلك كذب، والكذب لا رخصة فيه، ولكن يقول رقمه بذلك، وأنا أبيعه مراقبة على ذلك^(٥٩).

- (٢) قال مالك فيمن صلى يوم الجمعة على ظهر المسجد بصلة الإمام لا ينبغي ذلك؛ لأن الجمعة لا تكون إلا في المسجد الجامع. قلت: فإن فعل؟ قال: يعيد وإن خرج الوقت أربعاء^(٦٠).

- ودلالة التحريم تظهر هنا، من الحكم بالإعادة، وواضح أن الإعادة هنا واجبة، بدليل ترتيبها حتى بعد خروج الوقت، ووجوب الإعادة لا يكون إلا على ترك واجب، وترك الواجب محظوظ كما هو معلوم.

- (٣) قال الإمام الشافعي رض: "فكان تتبّيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة، نصيحة للمسلمين، والنصيحة لهم فرض، لا ينبغي تركه"^(٦١).

أسامي الفئتين

- (٤) قال الإمام الشافعى: "لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم"^(٦٢).
ودلالة التحرير هنا واضحة جداً، فالحلف على ما لا يعلم أمر عظيم، وهو نوع من شهادة الزور.
- (٥) قال المرادوى: "يستحب أن يسرع في تجهيز الميت، واحتدوا بقوله -عليه أفضل الصلاة والسلام-: "لا ينبغي لجيفة مسلم أن تقبس بين ظهراني أهله"^(٦٣)، و(لا ينبغي) للتحرير^(٦٤).

المطلب الثاني: استعمال (لا ينبغي) للدلالة على الكراهة.

يرد تركيب: (لا ينبغي) في السياقات الفقهية، ويراد به معنى الكراهة، قال ابن عابدين: "... المشهور عند المتأخرین، استعمال ينبغي بمعنى ينذر، ولا ينبغي بمعنى يكره تنزيهاً..."^(٦٥).

ومن المسائل الفقهية التي يظهر فيها استعمال تركيب: (لا ينبغي) في معنى الكراهة، ما يأتي:

(١) ولو كان المسافر في طين، لا يجد ماءً ولا صعيداً، وليس في ثوبه وسرجه غبار، لطخ ثوبه أو بعض جسده بالطين، فإذا جفّ نيم به، ولا ينبغي أن يتيم بالطين، ما لم يخف ذهاب الوقت؛ لأنّ فيه تلطيخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلثة، وإن كان لو نيم به أجزاءه عند أبي حنيفة ومحمد؛ لأنّ الطين من أجزاء الأرض^(٦٦).

(٢) جاء في الناج والإكيليل: "قال مالك: (لا ينبغي أن يصوم اليوم الذي من آخر شعبان، الذي يشكّ فيه أنه من رمضان)، يزيد احتياطاً، ويجوز تطوعاً"^(٦٧).

(٣) لا ينبغي أن يترك الغسل في كل موطن ندب فيه، فإن له تأثيراً في جلاء القلوب وإذهاب درن الغفلة يدرك ذلك أرباب القلوب الصافية^(٦٨).

(٤) لا ينبغي للناس أن يدفعوا حتى يدفع الإمام، وهو الوالي الذي إليه أمر الحاج من قبل الإمام، فالمستحب أن يقفوا حتى يدفع الإمام ثم يسيروا نحو المزلفة^(٦٩).

وجدير ذكره: أن الإمام الحموي، قد قرر أن تركيب: (لا ينبغي) لا يستلزم الحرمة والكراهة، بل قد يأتي دلالة على خلاف الأولى، ومثل على ذلك بقوله: "لنظ لا ينبغي لا يستلزم الحرمة والكراهة. فقد قالوا إن قراءة سورة في ركعتين غير مكرهة لكن لا ينبغي أن يفعل ذلك. كذا في مجموعة العلوم لشيخ الإسلام الهروي حفيد المولى سعد الدين الفتازاني"^(٧٠). ولقد جهدت في البحث عن المثال المذكور، أو غيره مما يدل على خلاف الأولى، فلم أجده.

الخاتمة.

الحمد لله تعالى، الذي بفضله تتم الصالحات، والصلوة والسلام على خير الأنام، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من سار على دربِه إلى يوم الدين، وبعد:
فقد توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها ما يأتي:

(١) لم تأتِ كلمة: (ينبغي) في القرآن الكريم للدلالة على الأحكام الفقهية، وكذلك الأمر في تركيب: (لا ينبغي).

(٢) جاء استعمال كلمة: (ينبغي) وتركيب: (لا ينبغي) في الدلالات الفقهية، في مرحلة متقدمة تبدأ من لدن رسول الله

(٣) لا يمكن تحديد المعنى الفقهي لكلمة: (ينبغي) ولتركيب: (لا ينبغي) إلا من دلالة السياق، وتعرف دلالة السياق بأنها:

دلالات: (ينبغي) و: (لا ينبع)

- اقرينة توضح المراد -لا بالوضع-، تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود، أو سابقه^(٧١).
- ٤) كان استعمال كلمة: (ينبغي) في الدلالة على الوجوب، أكثر من استعمالها في الدلالة على الندب أو الإباحة.
- ٥) كان استعمال تركيب: (لا ينبع) في الدلالة على التحرير، أكثر من استعماله في الدلالة على الكراهة، خاصة عند المتقدمين من الفقهاء، ومنهم الإمام أحمد رضي الله عنه.

الوصيات.

توصي الدراسة بما يأتي:

- ١) عمل دراسة مستقلة متعمقة مصورة في دراسة المعاني الدلالية لكلمة: (ينبغي) إثباتاً أو نفياً، في القرآن الكريم، والسنّة النبوية المطهرة.
- ٢) تكليف طلبة الدراسات العليا بمزيد بحث، يأخذ شكل رسائل الماجستير أو أطروحتات الدكتوراه، في بيان الدلالات الفقهية لكلمة: (ينبغي) ولتركيب: (لا ينبع).
- ٣) تحرير الدلالات الفقهية لكلمة: (ينبغي) ولتركيب: (لا ينبع) في السياقات الفقهية المعاصرة، خاصة في قرارات المجمع الفقهية، وهيئات المعايير الشرعية، ومقارنتها بالسياقات القديمة، خاصة في كتب الفتاوى.

والحمد لله رب العالمين

الهوامش.

- (١) أبو الحسين أحمد بن زكريا القزويني الرازى، ابن فارس (ت ٤٣٩ هـ / ١٠٠٤ م)، مقاييس اللغة، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٩م، (ط١)، ج١، ص ٢٧١.
- (٢) الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي (ت ٧٦٥ هـ / ١٧٥ م)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، العراق، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨م، (ط١)، ج٤، ص ٤٥٣.
- (٣) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ١٣١١ هـ / ٧١١ م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ١٩٨٦م، (ط١)، ج١٤، ص ٧٧.
- (٤) لم يقصد البحث بيان مشقات كلمة (نبع) في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية المشرفة؛ إذ يعني البحث بيان معاني كلمة: (ينبغي دون غيرها).
- (٥) محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ١٢٧٣ هـ / ٦٧١ م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مصر، دار الشعب، ١٣٧٢هـ، (ط٢)، ج١١، ص ١٥٨.
- (٦) محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبرى (ت ٩٢٢ هـ / ٣١٠ م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج١٨، ص ٢٦٠.
- (٧) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية أبو العباس الحراني (ت ١٣٢٨ هـ / ٧٢٨ م)، الجواب الصحيح لمن بدأ دين المسيح، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمдан بن محمد، السعودية، دار العاصمة، ١٩٩٩م، (ط٢)، ج٥، ص ٣٤٨. وأبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٨٢٥ هـ / ٢٠٩ م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فواد سرگين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٨١هـ، (ط١)، ج٢، ص ١٨٣.
- (٨) الحسين بن مسعود الفزاء أبو محمد البعوي (ت ١١٧ هـ / ٥١٠ م)، معلم التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤م، ١٩٩٣ هـ.

أسامي الفنمين

- (ط١)، ج٣، ص٢٥٣. وعبد الله بن عمر بن علي أبو سعيد البيضاوي (ت ١٢٩٢/٥٦٩١م)، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، تحقيق: عبد القادر حسونة، بيروت، دار الفكر، هـ١٤١٦، م١٩٩٦، (ط١)، ج٤، ص٢٠. ومحمد بن علي محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥/٨٣٩هـ١٨٣٩م)، *فتح القدير الجامع بين فقيه الدرية والرواية من علم التفسير*، بيروت، دار الفكر، هـ١٤٩٨، م١٩٩٨، (ط١)، ج٣، ص٤١٥.
- (٩) جار الله محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري (ت ١٨٧٥/٥٥٣٨م)، *الكاف الشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوب التأويل*، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، م١٩٤٨، (ط١)، ج٣، ص٤٦. ومحمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله الزرعبي ابن قيم الجوزية (ت ١٣٥٠هـ١٧٥١م)، *التفسير القيم*، بيروت، دار الهلال، هـ١٤١٠، (ط١)، ص٦٢٦.
- (١٠) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٩٢٣/٥٣١١هـ)، *معانٰ القرآن وإعرابه*، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، م١٩٨٨، (ط١)، ج٤، ص٢٩٣.
- (١١) الزمخشري، *الكاف الشاف*، ج٤، ص٢٦.
- (١٢) الشوكاني، *فتح القدير*، ج٤، ص٤٤.
- (١٣) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢/١٠٩هـ)، *المفردات في غريب القرآن*، تحقيق: صفوون عدنان الداودي، بيروت، دار الشامية، هـ١٤١٢، (ط١)، ص١٣٧.
- (١٤) الراغب الأصفهاني، *المفردات في غريب القرآن*، ص١٣٧.
- (١٥) أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، *الجامع المسند*، القاهرة، المطبعة السلفية، م١٩٨٠، (ط١)، كتاب الأدب، باب إكمام الضيف، وخدمته إياه بنفسه، ج٨، ص٣٢.
- (١٦) ينظر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر الأندلسي (ت ٤٦٣هـ/١٠٧١م)، *الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من المعانٰ الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار*، دمشق، دار قتبة، دمشق، هـ١٤١٤، م١٩٩٣، (ط١). وأبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٦٧٦هـ/٢٧٧م)، *المنهج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، دار إحياء التراث العربي، هـ١٣٩٢، (ط٢)، ج٢، ص١٨.
- (١٧) مصطفى السيوطي الربيعي (ت ١٢٤٣هـ/٨٢٨م)، *مطالب أولى النهى*، دمشق، المكتب الإسلامي، هـ١٩٦١، (ط١)، ج١، ص٣٢٦.
- (١٨) ينظر: ابن عبد البر، *الاستذكار*، ج٨، ص٣٦٨. وأبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٤٠٤هـ/١٤٠٦م)، *طرح التثريب في شرح التفريب*، القاهرة، دار الفكر العربي، م١٩٩١، (ط١)، ج٨، ص٢٢٥. وأحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القمي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ١٣٢٣هـ/٩٢٣م)، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، مصر، المطبعة الأميرية، هـ١٣٢٣، (ط٧)، ج٩، ص٨٣. وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م)، *مختصر اختلاف العلماء*، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، بيروت، دار الشائر، هـ١٤١٧، (ط٢)، ج٥، ص٢٢٩.
- (١٩) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، *المسند*، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، م٢٠٠١، (ط١)، وصحّحه الألباني. وينظر: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، *الأش fodري الألباني* (ت ١٤٢٠هـ/١٩٩٧م)، *سلسلة الأحاديث الصحيحة، وشيء من فقهها وقوانينها*، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، هـ١٤١٥، (ط١)، ج١، ص٣٨٣.
- (٢٠) ينظر: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، نقى الدين (ت ٢٠٤هـ/١٢٠٤م)، *الترغيب في الدعاء*، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، بيروت، دار ابن حزم، م٢٠١٠، (ط١)، ص٣١.

دلالات: (ينبغي) و: (لا ينبع)

- (٢١) البخاري، الجامع المسند، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: **«وَهُنَّ أَتَكَ حَدِيثُ مُوسَى»، «وَكَلَمُ اللَّهِ مُوسَى تَكْلِيفًا»**، ج٤، ص١٥٣.
- (٢٢) أحمد بن عبد الحليم بن نعيمية أبو العباس الحراني (ت ١٣٢٨هـ/١٣٢٨م)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب، عبد الرحمن ابن قاسم النجدي، مكتبة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٢، ص٢٢٤.
- (٢٣) البخاري، الجامع المسند، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: **«إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْنَاهُ نُوحٌ إِلَى قَوْلِهِ: «وَيُؤْسَنْ وَهَارُونَ وَسُلَيْمانَ»**، ج١، ص٥٠.
- (٢٤) مسلم، المسند الصحيح، باب النهي عن لعن الدواب وغیرها، ج٤، ص٢٠٠٥.
- (٢٥) محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله الذهبي (ت ١٣٤٧هـ/١٣٤٧م)، الكبار، بيروت، دار الندوة الجديدة، (ط١)، ص١٦٤.
- (٢٦) أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الانصاري الدولابي الرازي (ت ٩٢٢هـ/١٣١٠م)، الكلن والأسماء، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٠م، (ط١)، ج٢، ص٨٥. وسلیمان بن احمد بن ابیوب بن مطیر اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٩٧١هـ/١٣٦٠م)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن ابراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، ١٩٩٦م، (ط١)، ج٢، ص٣٤٤. ولم أجده حكماً على الحديث، بل فقط (لا ينبع) إلا أنه ورد بالفاظ قريبة جداً، وبالمعنى ذاته، في الصحيحين.
- (٢٧) ينظر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر الأندلسي (ت ٦٣٥هـ/١٠٧١م)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ط١)، ج١٣٨٧هـ، ص٢٩٢.
- (٢٨) ينظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٤٤٨هـ/١٤٥٢م)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار المعرفة، (ط١)، ج٥، ص٣٥٨. والعراقي، طرح التشريح في شرح التقريب، ج٦، ص١٨٧. ومحمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب (ت ١٣٢٩هـ/١١١١م)، عون المعبد شرح سنن أبي داود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م، (ط٢)، ج٨، ص٤٥.
- (٢٩) ينظر: أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (ت ١٩١هـ/٥٥٨٧م)، بائع الصنائع في ترتيب الشرائع، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م، (ط٢)، ج٧، ص٣٣٠. وشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ/١٢٨٥م)، الذخيرة، الكويت، مطبعة الموسوعة الفقهية، ١٤٠٢هـ، (ط١)، ج٧، ص٦. وأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ/١٥٦٧م)، تحفة المحتاج في شرح المنهاج مع حواشى الشرعاني والعبادي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٤م، (ط١)، ج٧، ص٣. وعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان الحنبلاني المرداوي (ت ٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، الإنفاق، غزة، مطبعة السنة، ١٩٥٥م، (ط١)، ج٧، ص١٨٩.
- (٣٠) محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ٢٥٥هـ/١٨٣٩م)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأئمّة شرح منتقى الأخبار، تحقيق: عصام الدين الصباطي، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٣م، (ط١)، ج٦، ص٤٢.
- (٣١) مسلم، المسند الصحيح، باب في قوله ﷺ: إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابه النور لو كشفه لأحرق سبات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلفه، ج١، ص١٦٢.
- (٣٢) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج١، ص٤٢٤. والنwoي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحاج، ج٣، ص١٣.
- (٣٣) ابن حجر، فتح الباري، ج١٢، ص٣٨٦. ويدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٤٥١هـ/١٤٥٥م)، عمدة القاري

أسامي الفقهاء

- (٣١) شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٧م، ط(١)، ج٤، ص١٤١.
- (٣٢) مسلم، المنهاج شرح المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج، باب قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "من رأني في المنام فقد رأني"، ج٤، ص١٧٧٦.
- (٣٣) محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله الزرعبي ابن قيم الجوزية (ت ١٣٥٠هـ/١٣٥١م)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجيل، ١٩٧٣م، ط(١)، ج١، ص٣٤.
- (٣٤) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)، حاشية ردة المحتر على الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الرياض، دار عالم الكتب، ٢٠٠٣م، ط(١)، ج٣، ص٧٢٩.
- (٣٥) أحمد بن غنيم بن سالم التغراوي (ت ١٢٢٥هـ/١٨١٠م)، الفواكه الدواني، بيروت، دار الفكر، ١٤١٥هـ، ط(١)، ج٢، ص٣٦.
- (٣٦) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الانصاري، شهاب الدين أبو العباس (ت ١٥٦٧هـ/١٩٧٤م)، الفتاوى الحديثية، بيروت، دار الفكر، ص١٠٠.
- (٣٧) أيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٩٦٨.
- (٣٨) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الانصاري، شهاب الدين أبو العباس (ت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ط(١)، ج٢، ص٤٧.
- (٣٩) الشافعي، الرسالة، ج١، ص٢٩٥.
- (٤٠) محمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي (ت ٤٨٣هـ/١٠٩٠م)، المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ط(١)، ج٢، ص٩٣.
- (٤١) السمرقندى، تحفة الفقهاء، ج٣، ص٢٩٤.
- (٤٢) أبو المعالي عبد الملك بن يوسف الملقب بإمام الحرمين الجويني (ت ٤٧٨هـ/١٠٨٥م)، نهاية المطلب في دراسة المذهب، تحقيق: عبد العظيم محمود الدبيب، دمشق، دار القلم، ٢٠٠١م، ط(١)، ج١، ص١٦١.
- (٤٣) محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله الخطاب الرعيني المغربي (ت ٩٥٤هـ/١٥٤٧م)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨هـ، ط(١)، ج١، ص٤١.
- (٤٤) ابن عيّب، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد، ج١، ص١٧١.
- (٤٥) الكفوي، الكليات، ص٩٦٨.
- (٤٦) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج١، ص٥٧.
- (٤٧) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقان الشيباني (ت ١٨٩هـ/١٨٠٤م)، الأصل المعروف بالمبسوط، ج١، ص٢٢.
- (٤٨) السرخسي، المبسوط، ج٢، ص٥٦.
- (٤٩) الشافعي، الأُم، ج١، ص١٢٤.
- (٥٠) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر الأندلسى (ت ٦٣٤هـ/١٠٧١م)، الكافي في فقه أهل المدينة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ج١، ص٤٣٨.
- (٥١) الخطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج١، ص٤٠٤.
- (٥٢) المرداوي، الإنصال في معرفة الراجح من الخلاف، ج٣، ص١٠٨.
- (٥٣) محمد بن الحسن الشيباني، الأصل المعروف بالمبسوط، ج١، ص٢٨.
- (٥٤) الخطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج٥، ص٣٧٥.

دلالات: (ينبغي) و: (لا ينبع)

- (٥٧) إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت ٢٥١ هـ / ٨٦٥ م)، *مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه*، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٢م، (ط١)، ج ١، ص ١٠٢. ومنصور ابن يوسف بن إدريس البهوتى (ت ١٥١ هـ / ١٦٤١ م)، *كتاف القناع عن متن الإقانع*، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٢هـ، (ط١)، ج ١، ص ٢١. والرحباني، *مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى*، ج ١، ص ٢٤.
- (٥٨) البهوتى، *كتاف القناع عن متن الإقانع*، ج ١، ص ٢١.
- (٥٩) السرخسي، *المبسوط*، ج ١٣، ص ٩٠.
- (٦٠) مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي (ت ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م)، *المدونة الكبرى*، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م، (ط١)، ج ١، ص ٢٣٢.
- (٦١) محمد بن إدريس الشافعى (ت ١٨٣ هـ / ١٢٠٤ م)، *الرسالة*، تحقيق: أحمد شاكر، مصر، مكتبة الحلبى، ١٩٤٠م، ط(١)، ج ١، ص ٥٠.
- (٦٢) الشافعى، *الأم*، ج ٧، ص ٩.
- (٦٣) سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ / ٨٨٩ م)، *سنن أبي داود*، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٤م، (ط١)، ج ٣، ص ٢٠٠. وسكت عنه هو والمنذري، وقال ابن القطان: ليس إسناده بفوريّة. ينظر: ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*، ج ٢، ص ٥٥٦، وضعفه الألبانى. وينظر: الألبانى، *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة*، ج ٧، ص ٢٢٣.
- (٦٤) المرداوى، *الإنصاف في معرفة الراجح*، ج ٢، ص ٤٦٦.
- (٦٥) ابن عابدين، *حاشية رد المحتار على الدر المختار*، ج ٤، ص ١٣٠.
- (٦٦) علاء الدين الكاسانى (ت ١٨٣ هـ / ٥٨٧ م)، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م، ط(١)، ج ١، ص ٥٤.
- (٦٧) المواق، *التاج والإكليل لمختصر خليل*، ج ٣، ص ٢٩٨.
- (٦٨) قليوبى وعميرة، *حاشيتنا قليوبى وعميرة على شرح منهاج الطالبين للمحلى*، ج ٢، ص ١٢٤.
- (٦٩) بهاء الدين المقدسى، *العدة شرح العدة*، ص ٢١٠.
- (٧٠) الحموي، *غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر*، ج ٢، ص ٤٧.
- (٧١) العيسawi، *أثر العربية في استنباط الأحكام الفقهية من السنة النبوية*، ص ٣٨٨.